EGYPT. MINISTRY OF EDUCATION

TAQRIR 'AN TATAWWUR AL-TA'LIM

2269
.313
.388

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 073550319

وزارة المعارف العمومية
المراقبة العامة للمشروعات والإحصاء

تقرير عن تطور التعليم فى مصر

فى العام الدراسى ١٩٥١ - ١٩٥٢

مطبعة وزارة المعارف العمومية
١٩٥٢

Egypt. Ministry of education

وزارة المعارف العمومية
المراقبة العامة للمشروعات والإحصاء

Taqrir 'an tatawwur al-ta'lim

تقرير عن تطور التعليم فى مصر

فى العام الدراسى ١٩٥١ - ١٩٥٢

مطبعة وزارة المعارف العمومية
١٩٥٢

2269
.313
.388

تقـــرير

عن تطور التعليم فى مصر

فى العام الدراسى ١٩٥١ ـ ١٩٥٢

لقد امتاز عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ الدراسى بنشاط كبير تغلغل فى جميع نواحى التعليم . وكان لمـــا تقرر من مجانية التعليم الثانوى وضم مدارس مجالس المديريات إلى الوزارة وضم موظفى التعليم الحر إليها كان لكل ذلك أثر كبير فى ذلك التطور السريع الذى شهدته وزارة المعارف فى العام الأخير والذى ترتب عليه ذلك التوسع الكبير فى عدد المدارس والفصول والمدرسين والتلاميذ فى جميع مراحل التعليم . وساعد على تنفيذ هذه السياسة التعليمية ازدياد ميزانية وزارة المعارف عاما بعد عام .

كما امتاز هذا العام أيضا بنشاط بالنسبة للسياسة العليا للتعليم فلقد عقد المجلس الأعلى للتعليم ثلاث دورات بدأت فى أبريل سنة ١٩٥١ وانتهت فى يونيه سنة ١٩٥٢ وبلغ عدد جلساته ثلاث عشرة جلسة بحث المجلس فيها مشروعات القوانين الجديدة التى تنظم التعليم فى مراحله المختلفة وخطط الدراسة فى هذه المراحل كما بحث موضوع إعداد المعلمين لمراحل التعليم العام وموضوع الكتب المدرسية واستعان المجلس فى هذه الأبحاث بلجان متفرعة عنه وهى لجان التعليم الثانوى والابتدائى وشئون المعلمين والثقافة العامة ثم اللجنة الدائمة التى تتألف من رؤساء اللجان السابقة وتحل محل المجلس فى المسائل العاجلة التى تعرض بين الدورتين .

ولقد عرضت مشروعات القوانين هذه على البرلمان فأقرها فى دورته السابقة وصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بتنظيم التعليم الثانوى والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ بتنظيم مرحلة التعليم الابتدائى كما صدر القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن إنشاء نقابة للمهن التعليمية تعمل على رفع مستواها ونشر الثقافة فى البلاد كما ترعى مصالح أعضائها الأدبية والمـــادية . ولقد كانت هذه أمنية تصبو إليها نفوس رجال التعليم منذ عهد بعيد .

هذا وقد تضمنت القوانين التعليمية الجديدة من المبادئ والأسس ما يعتبر فتحا جديدا فى النهضة التعليمية بمصر مما سيأتى بيانه تفصيلا .

توحيد المرحلة الأولى

فى هذا العام تم توحيد المرحلة الأولى من التعليم . وقد أتاح هذا التوحيد مبدأ تكافؤ الفرص للجميع وسوى بين عناصر الأمة فى المرحلة الأولى من التعليم ، وكانت مرحلة التعليم الأولى فيما سبق من سن السابعة إلى الثانية عشرة وإلى جانبها مرحلة رياض الأطفال من سن الخامسة إلى الثامنة ومرحلة التعليم الابتدائى من سن السابعة إلى الحادية عشرة . ولم يعد الآن ما يبرر هذه الفوارق بين مدارس المرحلة الأولى لاسيما بعد أن صار التعليم بالمجان كما أنه لامعنى الآن للاحتفاظ للمدرسة الأولية بتسميتها القديمة التى أصبحت بمرور الزمن تحمل فى طياتها معنى الفقر ولا تؤهل تلاميذها للالتحاق بالمدارس الثانوية رغم ماقد يكون لديهم من استعداد لمواصلة الدراسة . وتطبيقا لهذا التوحيد نص القرار الوزارى الصادر فى يناير سنة ١٩٥١ على أن تسمى المدارس الأولية مدارس ابتدائية .

ولقد كانت مرحلة الإلزام خمس سنوات طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ٩٣٣ فجعلها القانون الجديد ست سنوات بإدماج مرحلة الرياض فى المرحلة الابتدائية نظراً لتطور الغرض من التعليم الإلزامى فبعد أن كان يهدف إلى مجرد محو الأمية أصبح اليوم يعد الطفل لأن يكون مواطناً صالحاً قادراً على كسب رزقه وخدمة وطنه وفقاً لميوله واستعداده . ولذا روعى فى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ ألا يقف حد الإلزام ببعض الأطفال دون الاستزادة من بعض الدراسات العملية التى تؤهلهم لمزاولة بعض المهن الصغيرة فنص على إنشاء دراسات تكميلية مدتها سنتان أو ثلاث يلتحق بها من يشاء من البنين والبنات . والغرض من هذه الدراسات تثقيفهم عملياً فى الزراعة والصناعة والتجارة أوالمواد النسوية وتوجيه الناشئين الذين تدفعهم ظروف الحياة إلى الخروج لميدان العمل فى سن مبكرة إلى أفضل الوسائل لكسب أرزاقهم مع رفع مستوى معيشتهم .

اضطلاع وزارة المعارف بالتعليم فى مرحلته الأولى

وكان الاشراف على التعليم الأولى مشتركا بين وزارتى المعارف والداخلية ممثلا فى مجالس المديريات . وقد أدى هذا الاشراف المزدوج إلى نشوء كثير من أسباب الخلاف

مما أثر على حسن سير التعليم . وتلافيا لذلك نص القانون الجديد على أن تتولى وزارة المعارف إدارة التعليم الابتدائى فى جميع أنحاء المملكة المصرية . وهذا تأييد لما نص عليه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذى قضى بنقل اختصاص مجالس المديريات فى شئون التعليم من وزارة الداخلية إلى وزارة المعارف على أن الوزارة لم يغب عنها الاحتفاظ بما كان لمجالس المديريات من أثر نافع فنصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ على أن تنشأ فى كل منطقة تعليمية لجنة استشارية لشئون التعليم الابتدائى برياسة مراقب المنطقة ومن بين أعضائها ثلاثة من أهالى المنطقة المهتمين بشئون التعليم يعينون بقرار من وزير المعارف لمدة ثلاث سنوات وهى خطة حاول القانون بها إيجاد هيئة تسد الفراغ الذى تركه تخلى مجالس المديريات عن النظر فى شئون التعليم .

هذا وقد ترتب على اضطلاع وزارة المعارف بشئون التعليم الأولى أن تتبعت لها الآن المدارس التى كانت تابعة لمجالس المديريات وانتقلت ميزانيتها إلى الوزارة ولذا قضت المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٣ على أن يدرج كل مجلس مديرية فى ميزانيته سنويا للتعليم الابتدائى مبلغا يعادل ٦٦٪ من مجموع الرسوم الإضافية المقررة على ضرائب الأطيان وأن يدرج كل مجلس بلدى لهذا الغرض ١٪ من مجموع إيراداته وتدفع هذه المبالغ لوزارة المعارف لتتولى إنفاقها على الإنشاءات الجديدة فى كل منطقة فى حدود المبالغ التى جمعت منها .

المجانية ونشر التعليم

التوسع فى التعليم والعمل على نشره بين جميع الطبقات هو الدعامة الأولى فى سياسة وزارة المعارف فى العهد الأخير لا سيما بعد صدور قانون سنة ١٩٥٠ الذى يقرر مجانية التعليم العام لنهاية مرحلة التعليم الثانوى وما فى مستواها من سن السادسة إلى الثامنة عشرة . ويعتبر هذا القانون أهم القوانين الحديثة التى أحدثت تغييراً شاملا فى نظام التعليم فى مصر .

وكان من الطبيعى حيث تساوى التعليمان الإلزامى والابتدائى من حيث المجانية أن اتجه الآباء بأبنائهم إلى التعليم الأرقى منهما الذى يمكنهم من مواصلة التعليم ولذلك اشتد الضغط على المدارس الابتدائية وقابلت الوزارة هذا الضغط بإنشاء عدد كبير من المدارس الجديدة ومئات من الفصول الملحقة بهذه المدارس بعد أن وقع على عاتقها عبء إعداد الأماكن لأكبر عدد ممكن من التلاميذ والتلميذات لاسيما بعد توحيد التعليم

فى المرحلة الأولى . ونظراً لشدة الإقبال على المدارس التى لاتزال عاجزة عن استيعاب الأطفال الذين فى سن الإلزام فقد وضعت الوزارة خطة منظمة للتوسع فى إنشاء المبانى وذلك بالاتفاق مع لجنة صندوق الادخار لمدرسى المدارس الابتدائية وكذلك مع بعض الشركات لبناء المدارس ، والمأمول أن تساعد هذه الخطة على حل جزء كبير من مشكلة المبانى المدرسية .

هذا وتعمل الوزارة على صبغ التعليم بصبغة ديموقراطية وقد أصبح مبدأ « التعليم للجميع » المبدأ السائد فى سياسة وزارة المعارف .

وقد طبق قرار المجانية على المدارس الأميرية والحرة على السواء وتدفع الوزارة الآن جميع مرتبات رجال التعليم الحر فضلا عن الإعانات المختلفة لتتمكن المدارس الحرة من تطبيق سياسة المجانية على تلاميذها .

وهناك بعض قيود اقتضتها المصلحة العامة فيما يتعلق بمجانية التعليم فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ على أنه لايجوز أن يستمتع بالمجانية بالمدارس الثانوية العلمية من أعاد الدراسة مرتين أثناء مرحلة الدراسة الثانوية كما أنه لا يجوز أن يبقى التلميذ بهذه المدارس بعد الإعادة للمرة الثالثة . وفى هذا القيد حرص على صالح التعليم ومراعاة لميزانية الدولة فالمجانية المطلقة قد يترتب عليها تخريج عدد كبير من التلاميذ الذين ينقصهم الاستعداد الكامل للتعليم الجامعى ويحول فى الوقت نفسه دون توفير الأماكن للراغبين فى التعليم ممن لديهم الاستعداد الكافى .

التعليم الثانوى والتعليم الفنى

تبين لوزارة المعارف كثرة الإقبال على المدارس الثانوية وقلته على المدارس الفنية المتوسطة رغم حاجة البلاد إلى النوع الأخير منها ، ويرجع ذلك إلى الشعور السائد لدى الطلبة وأولياء أمورهم بأن المدارس الفنية أقل شأناً من المدارس الثانوية . ولقد كان للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بتنظيم التعليم الثانوى أكبر الأثر فى توحيد مرحلة التعليم الثانوى وسد الهوة العميقة التى كانت تفصل بين مدارس التعليم الثانوى ومدارس التعليم الفنى المتوسط . فعلى الرغم من اشتراط الحصول على الشهادة الابتدائية للالتحاق بكلا النوعين فإن المدارس الثانوية العلمية تجتذب إليها عادة خير العناصر من الناجحين فى هذا الامتحان وتزودهم بمختلف مواد الثقافة العامة حتى إذا ما أتموا الدراسة الثانوية

تفتحت أمامهم أبواب المعاهد العليا أو كليات الجامعة فى حين أن مدارس التعليم المتوسط (تجارية أو زراعية أو صناعية) كانت تقف بطلابها عند حد الثقافة المهنية دون إعدادهم لمتابعة دراساتهم فى المعاهد العليا أو استكمال تعليمهم الجامعى . وتلافياً لهذا النقص روعى أن يشمل القانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ جميع المدارس الثانوية وما فى مستواها كما روعى أن تتحد أو تتقارب فيها خطط دراسة المواد الثقافية الأساسية ومناهجها فى السنتين الأوليين بقدر الإمكان زيادة على ما قد يدرس فيهما من مواد التخصص الفنى حتى إذا اتضح فى أثناء العامين قلة استعداد الطالب لنوع من هذه المدارس وحسن استعداده لنوع آخر أمكن التحويل من نوع إلى آخر . ولأجل أن يكون التحويل محوطا بالضمانات العملية ومتصلا باستعداد الطالب لا لمجرد رغبة أو هوى فى نفسه — اشترطت المادة ١٧ من القانون أن يكون التحويل بموافقة المدرسة المحول منها والمدرسة المحول إليها .

وقد أمكن التوفيق بين المناهج فى التعليم الثانوى العلمى والتعليم الثانوى الفنى بأنواعه (الزراعى والتجارى والنسوى) إلا فى التعليم الثانوى الصناعى الذى روعى فيه المران العملى والمهارة الفنية إلى جانب حصول الطالب على قسط مناسب من الثقافة العامة ولذلك بدىء بالإعداد المهنى من السنة الأولى كى يحصل الطالب على المران الكافى فى صناعته .

على أن الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية الفنية (تجارية أو زراعية أو صناعية أو نسوية) يستطيعون إذا شاءوا وسمحت درجاتهم بذلك أن يعدوا أنفسهم لمتابعة الدراسة العالية أو الجامعية . ولذلك نصت المادة ٣٥ من قانون التعليم الثانوى على أن ينشأ لكل نوع من الدراسات الفنية (بكل المدارس أو بعضها) فرقة توجيهية مدتها سنة أو سنتان يقبل بها الراغبون فى متابعة الدراسة بكليات الجامعات أو بالمعاهد العالية بشرط ألا يقل مجموع درجاتهم فيها عن ٦٠ ٪ من المجموع الكلى .

أما الذين يكتفون بالحصول على شهادة الدراسة الثانوية الفنية فإنهم يستطيعون بثقافتهم المهنية أن يزاولوا الأعمال الفنية التى كان يزاولها الحاصلون على الدبلومات المتوسطة فى الماضى ، وسيكون لهذا أثر بالغ فى النهوض بمستوى هذا النوع من التعليم الذى يتوقف عليه مستقبل البلاد الاقتصادى .

وكانت خطة الدراسة المتبعة بمدارس البنات الثانوية تزيد سنة دراسية « سادسة »

على مدارس البنين لإفساح المجال لتدريس مواد التدبير المنزلى وأشغال الإبرة والصحة بهذه المدارس . ولكن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بتنظيم التعليم الثانوى جعل مدة الدراسة بالمدارس الثانوية خمس سنوات أسوة بمدارس البنين مع عـــدم إغفال المواد النسوية التى حلت محل الأشغال اليدوية وفلاحة البساتين بمدارس البنين .

الامتحـــــانات

تعد مشكلة الامتحانات من أعقد المشاكل فى مصر شأنها فى ذلك شأن البلاد الأخرى لأنها أصبحت بما فرض عليها من النظم غاية لا وسيلة كما أصبحت موضع رهبة التلاميذ الذين لاهم لهم إلا النجاح وتحصيل المعلومات والحقائق التى توصل إلى هـــذه الغاية وعنيت المدارس بإعداد تلاميذها لاجتياز الامتحانات لا للثقافة العامة ولا للحياة العملية ودعا ذلك إلى توحيد طرق التدريس والكتب المدرسية والنظم التعليمية إلى غير ذلك . وأصبحت المدارس تتنافس فى النتائج بدلا من أن تتنافس فى ميدان التكوين الصحيح للطالب من النواحى العلمية والثقافية والتربوية . ولقد عالجت الوزارة هذه المشكلة فى القوانين الجديدة وأولتها أهمية خاصة وعنيت بتبسيط الامتحانات فجعلت النقل من فرقة إلى فرقة أعلى فى المدارس الابتدائية أمراً طبيعيا وضعته بيد لجنة تتألف من معلمى المدرسة ويرأسها ناظرها بحيث لايرسب من الأطفال فى فرقته إلا الذين يجمع المدرسون على عدم صلاحيتهم للنقل وتستطيع الوزارة بحسن الرقابة وبوسائلها الخاصة أن تستحث المعلمين والتلاميذ على بلوغ المستوى المطلوب دون حاجة إلى أخذ صغار التلاميذ بعنت الامتحانات التقليدية التى دلت التجربة على أن ضررها أكبر من نفعها .

وكذلك الحال فى المدارس الثانوية فقد كانت الامتحانات ترهق المعلمين والمتعلمين على السواء . وكان من نتائج الاهتمام البالغ بهذه الامتحانات أن يركز التلاميذ ومعهم المدرسون جهودهم فى الاستعداد لامتحانات آخر العام وأهملوا شأن الواجبات التحريرية والعملية والشفوية التى يكلف بها التلاميذ أثناء العام . وقد جعل القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ نقل التلاميذ من الفرقة الأولى إلى الثانية ثم من الثالثة إلى الرابعة أمراً مرهونا بشرطين : الأول حسن مواظبة التلاميذ على دروسهم بحيث لاتقل نسبة مواظبتهم على الدراسة عن ٨٠٪ من مجموع أيام الدراسة ، والشرط الثانى هو حصولهم فى واجباتهم وأعمالهم التحريرية والشفوية والعملية طوال العام الدراسى فى مختلف مواد الدراسة على متوسط لايقل عن ٥٠ ٪ من مجموع الدرجات المخصصـــة لكل مادة وترفع الدرجة

المخصصة للنجاح من ٥٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ فى المواد العملية البحتة فى المدارس الثانوية الفنية.

وبهذه الطريقة خففت آلية امتحانات النقل وزاد حرص التلاميذ على تلقى الدروس بسبب اشتراط نسبة خاصة للمواظبة ، كما زاد اهتمامهم بالأعمال التى يطالبون بأدائها يوميا أو أسبوعيا خلال العام الدراسى .

وتخفيفاً لعبء الامتحانات العامة عن كاهل الوزارة جعل امتحان الدراسة الاعدادية الذى يعقب السنة الدراسية الثانية امتحانا محليا تجريه المناطق التعليمية مثله فى ذلك مثل امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية .

أما فيما يتعلق بامتحان الدور الثانى فقد قصره القانون الجديد فى امتحانات النقل بالمدارس الثانوية وما فى مستواها على الراسبين فى مادة أو مادتين حتى لا يرهق الطلبة الذين يرسبون فى أكثر من مادتين إرهاقا ضارا بأجسامهم وعقولهم إذا ما أتيح لهم التقدم للامتحان فيما رسبوا فيه من المواد بلا قيد ولا شرط . ونظراً لظروف العام الدراسى السابق فقد أجيز للراسبين فى أكثر من مادتين دخول امتحان الدور الثانى بصفة استثنائية .

تعليم الكبار

أولا — مكافحة الأمية

تقوم مكافحة الأمية على الوسائل الآتية :

١ — تنشئ وزارة المعارف أقساماً نظامية فى المعاهد ويتولى التدريس فيها معلمو تلك المعاهد .

٢ — تنشأ وحدات للمكافحة بمعرفة الهيئات والأفراد ويتقاضى هؤلاء من الوزارة فى مقابل ذلك إعانات مالية كما تصرف لهم الوزارة الكتب والأدوات بالمجان .

٣ — يقوم أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر وملاك الأطيان الذين يملكون مائتى فدان فأكثر بمكافحة أمية عمالهم على نفقتهم فإذا لم يقوموا بذلك قامت الوزارة بتعليم هؤلاء العمال على نفقتهم بشرط

ألا تزيد النفقات التى يلزمون بأدائها على ٣ ٪ من مجموع الضرائب التى يدفعونها وألا تتجاوز مدتها أربع سنوات .

٤ — تقوم مصلحة السجون بمكافحة أمية المسجونين الذين تزيد مدة سجنهم على تسعة أشهر كما تقوم وزارة الحربية والبحرية بمكافحة أمية جميع الأميين من الجنود وضباط الصف . وكذلك الحال بين فرق البوليس .

٥ — تقوم الجمعيات التعاونية بقسط وافر فى مكافحة الأمية . وقد نص قانون التعاون على أن تستقطع نسبة معينة من أرباح الجمعية فى الوجوه الثقافية والاجتماعية .

ولمكافحة الأمية ميزانية خاصة تلحق بميزانية وزارة المعارف ويؤخذ المبلغ اللازم لها من الاعتماد المخصص لمشروعات مكافحة الجهل والفقر والمرض وقد بلغت الميزانية المخصصة لها فى عام ١٩٥١/١٩٥٢ (٤٢٢٩٠٠) جنيه على أساس تعليم ٤٥٠ ألف أمى وينفق من هذه الميزانية على جميع وسائل المكافحة عدا الوحدات التى ينشئها على نفقتهم أصحاب الأعمال التجارية والصناعية وكبار ملاك الأطيان .

وكان يبلغ عدد الدارسين فى أقسام المكافحة حتى نهاية شهر يناير سنة ١٩٥٢ ٤٤٠٥١١ منهم ٣٨٢٣٦٢ من الذكور و ٥٨١٤٩ من الإناث . كما بلغ عدد الأقسام ٤١٤٣ قسما بها ١٢٢٩٢ فصلا موزعة كما يأتى :

٣٣٦٤ أقسام نظامية تابعة لوزارة المعارف .

٣٤٣ أقسام خاصة بعمال الشركات .

٤٢ أقسام خاصة بعمال ملاك الأطيان .

٩٤ مكاتب معانة يديرها الأفراد والجمعيات التعاونية أو المراكز الاجتماعية .

٤٠ أقسام خاصة بمصلحة السجون .

٢٦٠ أقسام تابعة لوزارة الحربية والبحرية .

وقد ثبت من تقديرات نفقات تنفيذ المشروع أن متوسط ما تتكلفه الدولة لمكافحة أمية الدارس لا تتجاوز جنيهاً واحداً فى العام الدراسى بما فى ذلك الكتب والأدوات المدرسية التى تصرف بالمجان .

وبإعادة النظر فى الأسس التى قام عليها المشروع منذ بدأ تنفيذه فى ضوء ما أسفرت عنه التجارب وما جمع من بيانات وإحصاءات تبين أنه من المستحيل فى الظروف الحالية مكافحة أمية جميع الكبار الذين تتراوح أعمارهم بين سن ١٢ و ٤٥ من الذكور وبين

١٢ و ١٥ من الإناث فى بضع سنوات والسبب فى هذه الاستحالة أن التعليم الأولى فى مصر لايستوعب كل الأطفال الذين تقع سنهم بين السادسة والثانية عشرة وإنما يعلم ثلث عددهم فى الوقت الحاضر ولا نزال نتلقى فى كل عام ما يقرب من نصف مليون من الأطفال الذين بلغوا الثانية عشرة دون أن يتلقوا أى قسط من التعليم أى أن هناك مورداً لا ينقطع للأمية بين الكبار — ولا بد لقطع دابر الأمية بين الكبار من إقامة حاجز يمنع تدفق الأمية من حوض التعليم الأولى إلى حوض المكافحة .

لهذا تقرر أن تكون سياسة مكافحة الأمية ابتداء من العام الدراسى ١٩٥٢/٥١ ذات شقين : شق علاجى ، وشق وقائى .

فأما الشق العلاجى فهو تعليم الأميين الكبار ، وأما الشق الوقائى فهو معاونة التعليم الأولى بإعطاء الصغار الذين لم تتسع لهم المدارس الأولية القسط الضرورى من التعليم الأساسى .

وتنفيذاً لهذا القرار عدل منهاج مكافحة الأمية بين الكبار واختزل بحيث يدرس فى عام دراسى واحد مداه تسعة أشهر قد تمتد إلى اثنى عشر شهراً لمن يرسبون فى الامتحان الذى يعقد فى نهاية شهر يونيه ثم يعقد لهم امتحان ثان فى نهاية شهر سبتمبر . كما أعد منهاج خاص لمكافحة الأمية بين الصغار يدرس فى عامين دراسيين والوزارة جادة فى وضع الكتب الجديدة اللازمة لكل من فئتى الدارسين الكبار والصغار.

وقد شملت ميزانية العام الدراسى ١٩٥٢/١٩٥١ الاعتماد اللازم للبدء بفتح فصول لخمسين ألف دارس من صغار السن على سبيل التجربة لتعرف العقبات التى قد تصادف سير العمل فى مختلف الجهات والبيئات والعمل على معالجتها تمهيداً للتوسع فى فتح فصول لهم فى السنوات التالية تدريجا إلى أن تستوعب كل من يصل إلى سن العاشرة دون أن ينال نصيبا من التعليم الأولى .

وستكون نتيجة النظام الجديد أن يتخرج من فصول المكافحة بين الكبار سنويا عدد يقرب من ثلاثة أضعاف العدد الذى يتخرج منها حسب النظام الذى سار عليه العمل إلى الآن . وقد شرعت الوزارة فى إجراء تجربة بناحية سرس الليان يقوم بالاشراف عليها عدد من الموظفين الفنين الذين اشتركوا فى التجربة التى أجرتها هيئة اليونسكو فى العام الماضى بناحية سنديون — لمكافحة الأمية على أسس علمية جديدة بقصد اختصار مدة الدراسة النظامية وتعديل الأسس التى سار عليها تنفيذ المشروع إلى الآن .

ثانياً — مؤسسة الثقافة الشعبية

بدأت هذه المؤسسة عملها فى سنة ١٩٤٦ بمركزين اثنين أحدهما بالقاهرة والآخر بالاسكندرية ثم أخذت مراكزها فى الانتشار فى أنحاء القطر حتى بلغ عددها الآن ١٨ مركزاً تعمل على نشر الثقافة العامة بين طبقات الشعب على أساس من الرغبة الشخصية دون اشتراط مؤهلات معينة اللهم إلا الإلمام بالقراءة والكتابة وتجاوز السادسة عشرة من العمر فيستطيع من قعدت به ظروفه عن الاستزادة من العلم أن يجد مجالا للتزود من العلم والمعرفة ، ولذا تنوعت الدراسات بهذه المراكز واشتد الاقبال على دراسات الشعب المختلفة التى أهمها :

١ — شعبة الفنون الجميلة : وتشمل شعب الموسيقى والتمثيل والرسم والتصوير والنحت والزخرفة .

٢ — الشعب الصناعية الميكانيكية والزخرفية : وتشمل أقسام قيادة وهندسة السيارات واللاسلكى والكهرباء والبرادة والخراطة والنجارة وتصميم الأثاث وزخرفته .

٣ — شعبة التوجيه المهنى للعميان : وتقبل الصغار منهم وخصتهم بالإرشاد والتوجيه المهنى فى شعب النجارة والبرادة والنقش والخراطة والنسيج والحدادة والسمكرة والأعمال الصحية والجلود والحفر والتطعيم والحديد الزخرفى والسجاد والكليم والطباعة والتريكو والقش والخيزران .

٤ — شعب اللغات الحية : ومن بينها لغة البلاد الأصلية لمن يرغب تعلمها من الأجانب المقيمين فى مصر .

٥ — شعبة الصحافة ودراسة فن المكتبات : توجد شعب لدراسة فن الصحافة فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط لإتاحة الفرصة لغير ذوى المؤهلات من الصحفيين ليؤدوا رسالتهم على أساس صحيح ومعرفة دقيقة بأصول هذا الفن . أما دراسة فن المكتبات فتقتصر على معهد القاهرة .

٦ — الشعب النسوية : وفيها تدرس ربات البيوت والآنسات اللاتى يعددن أنفسهن لأن يكن ربات بيوت فى المستقبل كل مايهم المرأة من شئون البيت كالتدبير المنزلى والتفصيل والتطريز والأزياء والتمريض ورعاية الأطفال ، وإلى جانب هذا فان هذه الدراسات تزود المرأة بسلاح يمكنها من كسب رزقها إذا احتاجت إلى ذلك .

٧ — الدراسات التجارية : وقد ضمت إليها الأقسام التجارية الليلية التى كانت تابعة لوزارة المعارف . وتؤدى هذه الدراسات أعظم الخدمات للراغبين فى الاشتغال بالأعمال التجارية أو بأعمال السكرتارية . كما أن خريجى هذه الشعب سيسدون فراغاً كبيراً فى المؤسسات التجارية بعد أن قررت وزارة التجارة والصناعة ضرورة إمساك دفاتر عند جميع التجار .

هذا فضلا عن الشعب السياسية والتاريخية والأدبية والصحية والاجتماعية إلى غير ذلك . وبلغ عدد الدارسين والدارسات فى المراكز الثقافية سنة ١٩٥٢/٥١ (١٥٧٠٧) منهم ٩٥٣٣ من الذكور و ٦١٧٤ من الإناث ، كما بلغ عدد هذه المراكز ١٨ مركزاً .

وجـــوه النشاط المختلفة بالمؤسسة

١ — إدارة النشاط الثقافى والاجتماعى : وتتولى تنظيم المحاضرات العامة والاذاعات الثقافية الخاصة بالمؤسسة وتقوم على إخراج المجلة التى تصدرها والاشراف على المسرحيات والاحتفالات والمهرجانات فى المباريات التى تنظمها معاهدها ومراكزها الثقافية بالقاهرة والأقاليم .

٢ — إدارة النشاط الرياضى : وتعنى بالرياضة البدنية وتشرف على المباريات الدورية بين المعاهد والمراكز الثقافية وتقيم مخيمات بالسواحل المصرية صيفا وببلاد الوجه القبلى شتاء يتخللها المحاضرات والأفلام الثقافية والاجتماعية وحفلات السمر .

٣ — إدارة السينما الثقافية : وتقوم بعرض الأفلام المختلفة لما لها من الأثر الفعال فى النهوض بالشعب فى مختلف نواحى الحياة الثقافية والاجتماعية فى البلاد .

التعليم الحـــر

تشرف وزارة المعارف على المدارس الحرة إشرافا فعليا منذ صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المدارس الحرة واعتبر هذا القانون أن « المدارس الحرة » تشمل كل مؤسسة غير حكومية تقوم بالتربية والتعليم أو الإعداد للمهن الحرة أو أى ناحية من نواحى التثقيف العام ، وظلت رقابة وزارة المعارف على هذه المدارس تزداد عاما بعد عام حتى صدر قانون فى سنة ١٩٥٠ بفتح اعتماد مالى يسمح بضم من يشاء من موظفى التعليم الحر إلى وزارة المعارف كى يتمتع بنفس الحقوق والمزايا التى يتمتع بها مدرسو المدارس الأميرية .

أما فيما يتعلق بالمدارس الأجنبية البحتة فمناهجها تختلف عن مناهج الوزارة ومع ذلك فهى خاضعة لإشرافها . وهذه المدارس فى الغالب تتبع هيئات أجنبية من جنسيات مختلفة وتقوم بالتعليم العام فى جميع مراحله ما عدا التعليم العالى الذى لا يكاد يوجد منه إلا الجامعة الامريكية .

وقد تبين للوزارة أن عدد دروس اللغـــة العربية والمواد الثقافية القومية دون العدد الذى يمكن من دراسة المنهج الرسمى للتلاميذ المصريين ، ولذا اشترطت المـــادة ١١ من قانون تنظيم المدارس الحرة أن تكفل هذه المدارس للتلاميذ المصريين الحصول على مستوى معادل لمستوى زملائهم فى المدارس الأميرية .

ولم تكتف الوزارة بذلك بل أصدرت القرار الوزارى رقم ١٠٠٢٦ بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ بتشكيل لجنة استشارية لشئون المدارس الأجنبية . وقد عقدت هذه اللجنة ثلاث جلسات انتهت فيها إلى الاقتراحات الآتية التى أقرتها الوزارة :

١ — اتفق على أن يكون عدد الدروس فى المرحلة الابتدائية ستة للغة العربية كحد أدنى على أن يكون للمفتش المختص الحق فى طلب الزيادة إذا لمس ضعفا أو قصوراً .

٢ — أن يكون برنامج اللغة العربية للمصريين فى كل فرقة هو البرنامج الرسمى للفرق المناظرة بالمدارس المصرية .

٣ — ضرورة تدريس الثقافة القومية للمصريين فى كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية وأن يكون المنهج الذى يدرس فى كل مرحلة هو القسم الخاص بمصر من المنهج الرسمى الذى ترسله الوزارة لهذه المدارس على أن يترك لها حرية توزيعه على الفرق المختلفة فى كل مرحلة وترسل المدارس إلى الوزارة صورة من هذا التوزيع لاعتماده واتفق على جواز تدريس هذه المواد بإحدى اللغات الثلاث (العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية) حتى يتيسر التفتيش عليها لصعوبة وجود مفتشين ملمين بلغات كل المدارس الأجنبية .

٤ — تعتبر اللغة العربية والمواد القومية من المواد الأساسية التى لا ينقل تلميذ إذا رسب فيها بحسب نظام الامتحان المقرر فى المدرسة .

٥ — أن يكون الامتحان تحت إشراف الوزارة طبقا للقواعد الموضوعة .

٦ — فيما يتعلق بدراسة الدين الإسلامى وافقت الوزارة على إرسال المسلمين من التلاميذ

إلى أقرب مدرسة مصرية فى غير أوقات الدرس لتلقى دروس الدين الإسلامى أو أن تأخذ المدرسة تعهدا على أولياء أمور التلاميذ بتعليمهم الدين فى منازلهم هذا إذا لم يتيسر تعليم الدين الاسلامى فى المدارس الأجنبية .

هذا وقد أصدرت وزارة المعارف قرارا يقضى بقبول طلبات التحويل من المدارس الأجنبية إلى المدارس المصرية على أن يختبر التلميذ لمعرفة الفرقة التى يليق لها فى المدرسة المصرية .

إعداد المعلمين

نظرا للتوسع فى إنشاء المدارس فقد اضطرت الوزارة إلى الاستعانة بغير الفنيين من المعلمين بصفة مؤقتة وقد أعدت لهم دراسات تكميلية لمدة قصيرة يلتحقون بعدها بوظائف التدريس .

هذا وقد وضعت لجنة الثقافة العامة المتفرعة عن مجلس التعليم الأعلى نظاما جديدا لإعداد المعلمين يتفق مع نظم توحيد التعليم الجديدة . وحرصت فى هذا النظام على أن يكون هناك معهد واحد لتخريج معلمى المرحلة الأولى بعد توحيدها .

ويوجد فى الوقت الحالى نوعان من المدارس لتخريج معلمى المرحلة الأولى وهما مدارس المعلمين الأولية ومدارس المعلمين الابتدائية والنظام المقترح يقضى بإنشاء مدارس من نوع جديد تحل محل المعلمين الأولية وأقسامها الإضافية ومدارس المعلمين والمعلمات الابتدائية كما قضى هذا النظام على الفوارق التى كانت توجد بين المعلمين المتخرجين فى معاهد مختلفة لاصلة بينها .

وقد فتح باب الترقى أمام خريجى هذه المدارس إلى وظائف التفتيش والنظارة فى هذه المرحلة إذ أن هؤلاء أقدر من غيرهم على فهم المشاكل المتصلة بمدارس المرحلة الأولى.

وقد لوحظ أن يكون القبول بالسنة الأولى فى مدارس المعلمين من الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو مايعادلها لضمان إيجاد مورد ثابت يضمن الإقبال على هذه المدارس كما يهيئ فرصة أكثر اتساعاً لاعدادهم لمهنتهم — ومع هذا فقد رئى أن يظل الباب مفتوحاً أمام تلاميذ المدارس الثانوية بالنص على جواز قبولهم فى الفرق المناسبة .

وترتب الدراسة فى هذه المدارس بحيث تشتمل على شعب التخصص فى النواحى الآتية :— اللغة العربية والدين — اللغة الأجنبية — المواد الاجتماعية — الرياضة والعلوم —

المواد الفنية (كالرسم والأشغال وفلاحة البساتين) — المواد النسوية — رياض الأطفال — التربية البدنية — الموسيقى .

ويجوز لوزير المعارف إنشاء شعب أخرى حسب حاجة التعليم .

وقد أوصى المجلس الأعلى للتعليم على ألا تخلو أى مديرية من المديريات من ثلاث مدارس للمعلمين والمعلمات على الأقل وأن يكون فى كل محافظة من المحافظات مايكفى لحاجتها — كما أوصى بانشاء كلية للمعلمين أو أكثر تكون تابعة للوزارة .

هذا وقد قررت وزارة المعارف اعتماد مبلغ ١٦ ألف جنيه لإنشاء كلية المعلمين ابتداء من العام الدراسى المقبل لتخريج مدرسى الرياضة والعلوم على أن يؤخذ تعهد على الطلبة بالاشتغال بالتدريس بعد تخرجهم مدة خمس سنوات .

الكتب المدرسية

عقدت لجنة الثقافة العامة المتفرعة عن المجلس الأعلى للتعليم عدة جلسات لبحث موضوع الكتب المدرسية وتقدمت هذه اللجنة إلى المجلس بعدة مقترحات كانت موضع البحث حتى انتهت إلى القرارات الآتية :—

أولا — فيما يتعلق بكتب المدارس الابتدائية ومدارس المعلمين والمدارس الفنية تكلف الوزارة المختصين بوضع الكتب المقررة وتشترى الوزارة حق تأليف هذه الكتب وتتولى طبعها وتوزيعها على التلاميذ .

ثانياً — فيما يتعلق بكتب المدارس الثانوية رأى المجلس أن تتبع طريقة المسابقة فتعلن الوزارة عن حاجتها للكتب فى المواد المختلفة وتختار اللجان المختصة فى كل مادة كتاباً أو أكثر تقرر صلاحيتها للمدارس الثانوية وتترك للمؤلفين والناشرين حرية طبع هذه الكتب على أن تتولى الوزارة تحديد سعر كل نسخة ويترك أمر اختيار الكتاب المقرر من بين الكتب التى قررت اللجان المختصة صلاحيتها لمجلس المدرسة .

هذا وقد تشكلت لجان لوضع المناهج الجديدة وتقرر أن تكون لجنة لكل مادة قوامها عميد المفتشين لهذه المادة وأحد أعضاء هيئة التدريس عن إحدى الجامعات ومفتش عام أو مفتش ومدرس أول أو مدرس ويمكن أن تضم اللجنة إليها من ترى

ضمه لوضع منهج المادة فى الفرق المختلفة فى مراحل التعليم المتعددة .

وقد بدأت هذه اللجان عملها فى أبريل الماضى مسترشدة بالتوجيهات التى أعدتها الوزارة حتى تكون المناهج متمشية مع التطور والنهضة العلمية فى مصر . وتساعد على فهم مشكلات الحياة وكان من أهم الأسس التى توختها الوزارة عند وضع المناهج الجديدة :—

أولا — أن تهدف المناهج إلى تكوين الوعى الاجتماعى المبنى على فهم البيئة ومشكلات البلاد الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسية وربطها بالمشكلات العالمية الكبرى .

ثانياً — يجب أن يراعى عند وضع المناهج أسنان التلاميذ فى كل مرحلة وحاجاتهم ومدى استعدادهم للافادة مما يطلب إليهم دراسته .

ثالثاً — يجب ألا يسرف واضعو المناهج فى ذكر التفاصيل التى تنحرف بالمناهج عن الغرض الأساسى وتحول بين التلاميذ وبين استيعاب المبادىء والأفكار الأساسية.

رابعاً — يجب أن تكون المناهج من المرونة بحيث يتسنى للمدارس والمدرسين مراعاة الظروف والبيئة فى معالجة موضوعات المنهج .

هذا فضلا عن التوجيهات والارشادات المفصلة التى توضح الأهداف التفصيلية لكل مادة وطريقة تدريسها وستعرض هذه المناهج على مجلس التعليم الأعلى فى دورته القادمة لإبداء الملاحظات عليها .

النشاط الاجتماعى والرياضى

توجه وزارة المعارف عناية فائقة إلى النشاط الاجتماعى والرياضى بين تلاميذها خارج المدارس وداخلها ، ولما كان مجال هذا النشاط لا يقتصر على مرحلة دون أخرى فإن نشاط الإدارة العامة للنشاط الاجتماعى والرياضى يتجه إلى إشاعة ألوانه المختلفة بين جميع طلاب المدارس على اختلاف مراحلها للبنين والبنات على السواء إلا أنها تخص شباب المرحلة الثانوية بالجزء الأكبر من نشاطها وإشرافها لأن أغلب الطلبة فى هذه المرحلة فى دور المراهقة الذى يخشى منه على أخلاق الطالب إذا لم يجد من يوجهه التوجيه السليم ولهذا تقوم مراقبة خدمة الشباب بأوجه النشاط الآتية :

أولا — قسم المخيمات : نظمت الإدارة العامة للنشاط الاجتماعى والرياضى خلال هذا العام مخيمات شتوية بالأقصر وأسوان خلال عطلة نصف السنة لإتاحة الفرصة للشباب لزيارة معالم هذه المناطق وآثارها . كما قامت الإدارة بتنظيم مخيمات صيفية فى صيف العام الماضى فى رأس البر وبورسعيد وأبى قير ومرسى مطروح وكثيراً ما يقوم الطلبة فى هذه المخيمات بدراسة البيئة التى يوجد بها المخيم واقتراح طرق الإصلاح المختلفة .

ثانياً — قسم الأندية : وقع الاختيار علي إثنى عشر ناديا فى القاهرة والأقاليم فى المبانى المدرسية الملائمة ، والنية متجهة إلى تعميمها فى جميع أنحاء القطر نظراً لما تؤديه هذه الأندية من خدمات اجتماعية فضلا عن حسن استغلال أوقات الفراغ . ويشرف على كل ناد منها ناظر المدرسة يعاونه مشرف ثقافى للاشراف على النواحى الثقافية من محاضرات وأحاديث ومناظرات ومشرف رياضى للإشراف على النواحى الرياضية من ألعاب ومصارعة وملاكمة إلى غير ذلك ومشرف اجتماعى للإشراف على النواحى الاجتماعية من حفلات تمثيل وسمر وموسيقى . ويساعد هؤلاء مدربون للهوايات المختلفة كالأشغال والرسم والكهرباء والموسيقي والتصوير والصحافة والتمثيل والآلة الكاتبة والإذاعة والرحلات والبحوث الاجتماعية إلى غير ذلك .

وتمارس هذه الأندية نظما ديموقراطية لخلق روح التعاون وتحمل المسئولية بين شبابها .

وتتجه النية إلى إنشاء أندية مستقلة عن المبانى والإدارة المدرسية يؤمها الطلبة من مختلف المدارس يشرف على كل منها رائد عام ومشرفون ثلاث وقد تم إنشاء ثلاث منها فى الأراضى الملحقة بمدارس التوفيقية والعباسية وعين شمس الثانوية .

ثالثا — الرحلات الخارجية : نظمت الإدارة العامة للنشاط الاجتماعى والرياضى (مراقبة خدمة الشباب) رحلة إلى ربوع لبنان لطلبة وطالبات المدارس الثانوية فى صيف عام ١٩٥١ . والنية متجهة إلى التوسع فى هذه الرحلات حتى تشمل البلاد الأوروبية لما فى ذلك من أثر فى نشر الثقافة فضلا عن توثيق أواصر الصداقة بين شباب مختلف الأقطار .

رابعا — الإشراف الاجتماعى بالمدارس :

ا — أدخلت وزارة المعارف نظام الإشراف الاجتماعى بمدارسها الثانوية وما فى مستواها فى عام ٤٩ / ١٩٥٠ وعينت حتى نهاية عام ٥٠ / ١٩٥١ ، (٢٧٠) إخصائيا اجتماعيا . وهذا الإشراف الاجتماعى يهدف إلى تكوين شخصية الطالب تكوينا سليما وتنمية قدراته ومواهبه ومساعدته فى حل مشاكله على أسس علمية صحيحة وربط البيئة المنزلية بالبيئة المدرسية وتعهد أوقات فراغه حتى يكون بعيدا عن التيارات المنحرفة التى كثيراً ما تلازم مرحلة المراهقة ، وقد أعدت الإدارة العامة للنشاط الرياضى والاجتماعى للاخصائيين الاجتماعيين دراسات خاصة بدأت فى صيف عام ١٩٥١ حيث أن النية متجهة إلى تعميم هذا النظام .

ب — مشروع دور الطلبـــة الغرباء :

أعدت الإدارة العامة مشروع إنشاء دور الطلبة الغرباء فى بعض المدن حرصا على مصلحتهم وتوفيراً لأوقاتهم فهؤلاء قد يسكنون فى مساكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية والرعاية الاجتماعية أو يقيمون مع ذويهم فى بلادهم . وفى هذا مضيعة للجهود والوقت الذى كان يمكن أن يستغل فى استذكار الدروس ومزاولة النشاط المدرسى ، هذا فضلا عن توفير أجور الانتقالات .

حـ — بيت الطلبـــة الشرقيين :

تشرف الإدارة العامة على بيت الطلبة الشرقيين الذى يضم طلبة من الأقطار الشقيقة من جنسيات مختلفة أغلبهم من الفلسطينيين واللبنانيين من طلبة الكليات والمعاهد العليا . وتعمل الإدارة العـــامة للنشاط الرياضى والاجتماعى على أن تكون هذه الدار مركزا ثقـــافيا لأبناء العروبة والشرق لا مجرد منزل لإيواء غير القادرين على تحمل تكاليف المعيشة فى مصر .

خامسا — المشروعات الإنشائية : تتجه النية إلى إنشاء مخيمات ثابتة نظرا لما تلاقيه الإدارة العـــامة من صعوبات جمة وتكاليف كبيرة فى نقل الأدوات اللازمة للمخيمات

الصيفية والشتوية المؤقتة التى تزال بعد انتهاء مدة المخيم وقد اتخذت الإجراءات لإنشاء مخيمات ثابتة بالقرب من شواطئ البحر وفى الوجه القبلى كما اتخذت الاجراءات لانشاء مخيم ثابت يشغل مساحة قدرها عشرون فدانا على مقربة من أهرام الجيزة .

سادسا — المعارض : أقامت الإدارة العامة للنشاط الاجتماعى والرياضى المعرض الأول للتعبير الفنى للمخيمات الصيفية لعام ١٩٥١ وقد قامت لجنة التحكيم بفحص اللوحات المقدمة وسلمت الجوائز المقررة للطلبة الفائزين فى حفل كبير .

سابعا — المعونات والتوجيه الاجتماعى : تقوم مراقبة خدمة الشباب بمد يد المعونة للطالبات وللطلبة الذين يعجزون عن مواصلة دراستهم لسوء حالتهم الاجتماعية وذلك بعد بحث هذه الحالات بواسطة الاخصائيات والاخصائيين الاجتماعيين بالمدارس . وفى حالات كثيرة يقدمون بعض المساعدات لأفراد بعض الأسرات لرفع مستواهم المادى والاجتماعى والصحى .

ثامنا — مراسلات الشباب الخارجية : توطيدا لعلاقات الصداقة بين الشباب فى البلاد المختلفة تهيئ مراقبة خدمة الشباب الفرص لشباب مصر للاتصال بشباب البلاد الخارجية عن طريق التراسل بالبريد . ويشرف على هذا العمل مدرسو اللغات بالمدارس المختلفة التى تكون بها جمعيات للمراسلات الخارجية .

تاسعا — الاذاعة المدرسية : وجهت الوزارة عناية خاصة إلى الاذاعة المدرسية لما لها من الأثر فى ثقافة التلاميذ بالطرق المشوقة التى تختلف عن طرق الدروس التقليدية وتقدم للمدارس الثانوية سبع إذاعات كل أسبوع فى الأدب العربى والأدب الانجليزى والتاريخ والجغرافيا والعلوم والتعليق على الأخبار والموسيقى أما المدارس الابتدائية فتقدم لها أربع إذاعات أسبوعيا فى الأدب العربى والتاريخ والرحلات والموسيقى . ويقتصر برنامج رياض الأطفال مؤقتا على إذاعة واحدة كل أسبوع فى القصص والموسيقى .

التعاون الثقافى

رغبة فى سد حاجات الأقطار الشقيقة الى المعلمين فى مختلف مراحل التعليم فإن وزارة المعارف رغم شدة حاجتها إلى المدرسين فى مصر — لم تتردد فى تلبية طلب تلك الأقطار وسمحت بندب عدد كبير من المدرسين إليها وقد بلغ عدد هؤلاء فى العام الدراسى ١٩٥١ — ١٩٥٢ حوالى الثلثمائة معظمهم فى المملكة العربية السعودية وسوريا والعراق . هذا فضلا عن أن وزارة المعارف رغبة منها فى توثيق العلاقات الثقافية بينها وبين تلك البلاد تساهم فى دفع جزء من مرتبات المدرسين المنتدبين أو بعض المكافآت الإضافية . وقد عقدت كثير من المعاهدات الثقافية بين مصر وهذه البلاد وتنص هذه المعاهدات على تبادل المطبوعات والعمل على نشر الكتب العربية القديمة وتنسيق البحث العلمى والاعتراف المتبادل بالشهادات وتوحيد المناهج المدرسية بقدر الإمكان .

وقد كتبت وزارة المعارف إلى وزارة المالية تطلب إليها السماح بتصدير الكتب المدرسية إلى الأقطار الشقيقة دون قيد أو شرط تنفيذاً لسياسة تنمية الروابط الثقافية بين مصر وهذه الدول ، وقد امتد التعاون الثقافى إلى كثير من الأقطار الغربية وكان آخر ما تم فى هذا الصدد الاتفاق الثقافى بين مصر وأسبانيا فى أبريل سنة ١٩٥٢ ويتضمن هذا الاتفاق عشر مواد تنص على تشجيع إنشاء معاهد ثقافية وعلمية لكل من البلدين فى الأخرى وتبادل الأساتذة والطلاب والبعثات الأثرية وتبادل إقامة المعارض كما تنص على أن تعمل الدولتان على أن تشمل المناهج الدراسية لكل منهما قدراً من المعلومات يكفى لتعريف النشء حضارة كل من البـــلدين وكذلك تشجيع الرحلات العلمية إلى كل منهما .

ويقبل على التعليم بمصر أبناء الشعوب الشرقية المختلفة فلا تكاد تخلو مرحلة من مراحل التعليم المختلفة من طلبة شرقيين من فلسطين والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن والعراق إلى غير ذلك . وقد تخرج فى الجامعة والمدارس الفنية والجامعة الأزهرية عدد كبير من هؤلاء فى العهد الأخير .

وقد بدأت حكومة ليبيا الجديدة فى تطبيق نظم التعليم المصرية فى مدارسها وطلبت إلى وزارة المعارف أن تمدها ببعض رجالها للإشراف على هذه الناحية كما أوفدت بعض الطلبة إلى مصر لتلقى العلوم بها .

وقد أوفدت الحكومة المصرية لأول مرة بعض رجال الوزارة للإشراف على امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية فى ولاية برقة هذا العام . وهذه أول مرة يعقد امتحان مصرى صميم فى دولة مستقلة تخفيفا على تلاميذ المدارس الليبية . وكانوا فى العام الماضى يؤدون الامتحان فى الاسكندرية .

وتدرس وزارة المعارف مشروع إنشاء معهد للدراسات العربية فى كراتشى بالباكستان على غرار معهد الدراسات الإسلامية بمدريد .

وقد بدأت الحكومة المصرية فى سياسة تبادل الطلبة مع الأقطار الشرقية وغير الشرقية وتشرف المؤسسة التعليمية الأمريكية (فولبرايت) على تبادل الأساتذة والطلبة بين مصر وأمريكا طبقا للاتفاق المعقود بين الحكومتين فى هذا الشأن لزيادة التقرب بينهما .

الصحة المدرسية

زادت الأعباء الملقاة على عاتق الإدارة الصحية المدرسية لاسيما بعد ضم مدارس مجالس المديريات والمدارس الحرة إلى الوزارة . وقد زاد عدد الوحدات العلاجية الثابتة والمتنقلة كما أنشئت فى أكتوبر سنة ١٩٥١ خمس مجموعات رئيسية كاملة تشمل أقسام الأمراض الباطنية والجراحة والأنف والأذن والعيون والأسنان والعظام والأمراض المعدية والعلاج بالأشعة والكهرباء ، وقد جهزت كل مجموعة بصيدلية كاملة وبمعمل لعمل التحاليل الكيماوية والبكتريولوجية . وبلغ عدد المترددين علي المجموعة العلاجية الرئيسية بالقاهرة فى عام ١٩٥١/١٩٥٢ (١٢٤٢٤٧) وتشمل هذه المجموعة جميع الأقسام السابقة وأضيفت إليها فى فبراير سنة ١٩٥٢ عيادة الأطفال وعيادة الأمراض الصدرية.

وقد افتتح مستشفى القاهرة للطلبة فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ وجهز بأحدث الأجهزة والمعدات . ونظراً لقلة عدد الأسرة بالنسبة لعدد التلاميذ فقد اتفقت الإدارة مع جمعيتى الهلال الأحمر ومبرة محمد على وبعض مستشفيات الأمراض الصدرية على تخصيص بعض الأسرة لعلاج التلاميذ .

وقد أنشئت مراقبة خاصة للأمراض الجلدية والتناسلية زودت بأجهزة للعلاج بالأشعة وبدأ العمل فى أقسامها فى أغسطس سنة ١٩٥١ .

وتوجه الإدارة عناية خاصة للأمراض المتوطنة ، كان يتبع هذا القسم فى العام ١٩٥٢/٥١ (٤٣) وحدة فى أنحاء البلاد منها ١٩ وحدة متنقلة و ٢٤ وحدة ثابتة وتقوم هذه الوحدات بفحص التلاميذ وعلاج المرضى منهم بالبلهارسيا والطفيليات المعوية وقد توجهت حملة إلى بلاد النوبة لمدة ثلاثة شهور خلال الشتاء الماضى .

وقد اتسع نطاق مصنع النظارات الذى يمد طلبة المدارس والجامعات وكذلك موظفى وزارة المعارف بالنظارات الطبية بثمن زهيد وقد بلغ عدد النظارات التى تم صنعها فى ١٩٥٢/١٩٥١ (٥٤٩٨) نظارة . هذا وقد تقدمت الصحة المدرسية بمشروع لتخفيف شروط القبول فيما يتعلق بدرجة الإبصار على أن تقوم الإدارة بفحص جميع التلاميذ المتقدمين فى أول العام الدراسى وعمل النظارات الطبية اللازمة لضعاف البصر منهم . وقد وافقت الوزارة على ذلك .

وقد أنشأت الادارة « معهد البصريات » ويدرس الملتحقون به تشريح العين وطبيعة الضوء والعدسات البصرية إلى غير ذلك ويقوم بتخريج المختصين فى صناعة النظارات .

وتعمل الإدارة الصحية على إنشاء صيدليات فرعية على مقربة من المدارس حرصاً على وقت التلاميذ ووقاية لهم من أخطار الطريق وقد بلغ عدد التذاكر الطبية التى صرفت من صيدليات القاهرة ٣١١٦٥١ ومن صيدليات الاسكندرية ١١٦٦٣٠ فى العام الدراسى ١٩٥٢/١٩٥١ يضاف إلى ذلك ماصرف من صيدليات الأقاليم وكل هذه تصرف بالمجان ولا يكلف التلاميذ إلا دفع التأمين الصحى الزهيد فى أول العام الدراسى .

وقد لوحظ ازدياد عدد المصابين من التلاميذ بأمراض نفسية وعصبية فأعدت وحدة لعلاج هؤلاء كما أنشئت مراكز لعيوب النطق والتأخر العقلى بالقاهرة والاسكندرية لعلاج التلاميذ المصابين بهذه العاهات .

وقد أعدت المراقبة الخاصة بصحة البنات دراسات صيفية للحكيمات والزائرات الصحيات لتزويدهن بالمعلومات ورفع مستواهن والنية متجهة إلى تعيين زائرة صحية بكل مدرسة من مدارس البنات .

التعليم فى السودان

إن المجهودات التى تقوم بها الوزارة فى سبيل نشر التعليم تعم وادى النيل شماله وجنوبه . وأبرز مثل لتلك المجهودات إنشاء المدرسة الثانوية بالخرطوم التى افتتحت عام ١٩٤٤ والتى بلغ عدد تلاميذها فى العام الماضى ٤٦٤ أغلبهم من السودانيين هذا فضلا عن الإعانات السنوية التى تمنحها الوزارة للهيئات الثقافية بالسودان والمدارس الحرة التى تتبع المنهج المصرى . وقد أنشأت الوزارة فى مصر بيوتاً خاصة لإقامة الطلبة السودانيين تحت إشرافها ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أرسلت عدداً من هؤلاء الطلبة إلى الجامعات الأوروبية لإتمـــام دراستهم . وأنشأت كذلك إدارة خاصة بالسودان فى الديوان العام تعنى بشئون السودان الثقافية تطبيقاً للسياسة المرسومة التى تهدف إلى إحياء الوعى القومى عن طريق نشر التعليم فى ربوع وادى النيل .

ويوجد بالسودان ثلاث مدارس ثانوية أميرية وحرة للبنين ومدرسة ثانوية حرة للبنات بالخرطوم وكلها تسير على نظام وزارة المعارف المصرية وكان يبلغ عدد تلاميذها وتلميذاتها فى العام الدراسى ١٩٥١/١٩٥٢ (١٣٢٩) وهناك ست مدارس ابتدائية أميرية وحرة للبنين أو البنات وكان يبلغ عدد تلاميذها وتلميذاتها ١٧٥١ عدا المدارس الأولية .

التعليم بقطاع غزة

لم يقتصر نشاط مصر فى نشر التعليم على أبناء وادى النيل فى مصر والسودان وإنما شمل هذا النشاط التلاميذ الفلسطينيين بالقطاع المصرى فى غزة كما يتبين من الإحصاء التالى عن العام الدراسى ١٩٥١/١٩٥٢ :

نوع التعليم	عدد المدارس	عدد التلاميذ والتلميذات
مدارس وأقسام ثانوية للبنين ...	١٠	١٨١٨
« ابتدائية للبنين	١٤	٦٧٨٣
« وأقسام ثانوية للبنات ...	٢	٢٥٢
« ابتدائية للبنات	٥	١٧٢١

هذا فضلا عن المدارس المسائية للاجئين التى تنفق عليها هيئة اليونسكو بالمنطقة الخاضعة للقوات المصرية بفلسطين وبها ١٤ مدرسة ابتدائية للبنين يتعلم بها ١٧١٥٣ تلميذاً ، ١٢ مدرسة ابتدائية للبنات يتعلم بها ٥٥٧٣ تلميذة .

التغـــذية

وجهت الوزارة عناية ملحوظة إلى تغذية التلاميذ محافظة على صحتهم ووقاية لهم من الأمراض المترتبة على سوء التغذية ولا سيما فى المرحلة الأولى . وقد شملت التغذية فى العام الدراسى الماضى بعض المدارس الحرة أسوة بالمدارس الأميرية . وبلغ عدد التلاميذ الذين قامت الوزارة بتغذيتهم ١٣٥١١٠٠ تقدم لهم الوجبات إما مطهية أو جافة حسب استعداد المكان وتوفر الوسائل وقد بلغ عدد الأكلات المطهية ٢١٥٥٠٠ وعدد الأكلات الجافة ١١٣٥٦٠٠ وكانت الميزانية المعتمدة للتغذية فى عام ١٩٥١/١٩٥٢ (٤,٣٢٣,٩٤٠) من الجنيهات .

البعثـــات

توفد الوزارات المختلفة سنوياً بعثات إلى الخارج . وقد بلغ عدد أعضاء البعثات الحكومية والبعثات الخاصة والطلبة الذين يتعلمون على نفقتهم تحت إشراف الوزارة حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٢ (١٦٦٨) عضواً منهم ٧٢٦ فى انجلترا و ٣٩٨ فى فرنسا و ٣٢٩ فى أمريكا و ١٢٧ فى سويسرا و ٧٥ فى إيطاليا و٢٣ فى ألمانيا و١٥ فى بلجيكا .

هذا ملخص لنشاط وزارة المعارف فى ميدان التعليم العام فى العام الدراسى ١٩٥١/١٩٥٢ أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعى فشئونه لا تدخل فى نطاق هذا التقرير.

ونرفق مع هذا بعض الإحصاءات التى تبين عدد المدارس والتلاميذ فى العام الدراسى ١٩٥١/١٩٥٢ مع مقارنتها بالعام الذى يسبقه .

أولا - إحصاء عن التعليم العام الأميرى

أنواع المدارس	١٩٥١/١٩٥٠			١٩٥٢/١٩٥١		
	عدد المدارس	عدد التلاميذ		عدد المدارس	عدد التلاميذ	
		بنين	بنات		بنين	بنات
مدارس ثانوية للبنين	٧٧	٦١٨٦٨	—	٩٧	٨٢٨١٣	—
أقسام « «	١٠٥	١٩٠٨٩	—	١١٩	٢٠٣٨٨	—
مدارس ابتدائية «	٢٩٣	١١٣١٨٩	—	٣٢٤	١٣٤٠٢٥	—
« ثانوية للبنات	١٥	—	٨٩٥٥	٢٤	—	١٤٤٠١
أقسام « «	٣٠	—	٣٨٥٥	٢٨	—	٣٨٨٤
مدارس ثانوية فنية	١٩	—	٤٤٧٨	١٩	—	٤٧٣٠
كليتا البنات	٢	—	٧٨٤	٢	—	٩٢١
مدارس ابتدائية للبنات..	٨٥	—	٢٨٥٩٩	١٠٢	—	٣٦١٦٠
رياض مستقلة أصلية	٤٧	١٤٩٦٠	١٠١٢٥	٥٧	١٩١٨٥	١٣٣٦٨
« « محولة	٣٧	٤٨٢٩	٥٧٣٧	٥٤	٩٤٢٧	٨٥٩٨
« ملحقة بالابتدائى	٢٥	٣٤٣٨	٢٧١٢	٤٠	٥٧٠٢	٤٨٧٢
« « بالأولى	٢٤	١٣٢٥	٢٢٨٧	٢٧	٢٣٠٣	٢٦٢٧

ثانيا — إحصاء عن التعليم الأولى سنتى ١٩٥١/٥٠ ، ١٩٥٢/٥١

أنواع المدارس	١٩٥١/١٩٥٠			١٩٥٢/١٩٥١		
	مدارس	تلاميذ		مدارس	تلاميذ	
		بنين	بنات		بنين	بنات
مدارس أولية تابعة للوزارة	٩٧٣	١٢٩٥٤١	٨٤٤٢٠	ضمت للوزارة نهائيا		
مدارس أولية كانت تابعة للمجالس ...	٣٥٩٩	٣٥٣٠٧٨	٢٤٨٠٧٢			
جملة المدارس الأميرية	٤٥٧٢	٤٨٢٦١٩	٣٣٢٤٩٢	٤٦٦٥	٥١٢٨٣٤	٣٤٣٧٦٥
المدارس الحرة	١٠٨٢	١٢٣٤٩٠	٦١٣٨٧	١٠٧٦	١٢١٥٠٣	٦٠٤٧٨
معاهد الشواذ	١٠	٣٦٣	٢١٦	١١	٣٧٨	٣٤٩
المؤسسات الاجتماعية	٦٨	٣٨٢٥	٣٨٥٧	٧٣	٣٥٣٠	٤١٨٤
الجملة	٥٧٣٢	٦١٠٢٩٧	٣٩٨٠٥٢	٥٨٢٥	٦٣٨٢٤٥	٤٠٨٧٧٦
		١٠٠٨٣٤٩			١٠٤٧٠٢١	

ثالثاً — إحصاء عن التعليم الفنى عامى ١٩٥١/٥٠ و ١٩٥٢/٥١

أنواع التعليم	عام ١٩٥١/٥٠		عام ١٩٥٢/٥١	
	مدارس	تلاميذ	مدارس	تلاميذ
مدارس صناعات ابتدائية ..	٢٨	١٨٨٠	٢٩	١٩٠٢
« « ثانوية ...	٢٤	٩٢٣٥	٢٤	٨٩١٥
« فلاحة بساتين... ...	٣	٤٢٦	٣	٤٣٠
« زراعة ابتدائية ...	٣	٢١٧	٣	١٨٤
« « ثانوية(متوسطة)	١١	٣٦٣٤	١١	٤٢٠١
« تجارة ابتدائية... ...	٦	٣١٥	٦	٢٢٣
« « ثانوية(متوسطة)	١٨	٧٢٥٦	١٩	٧٦٨٣
« ثانوية للفنون الطرزية	١٤	٣٣٠٥	١٤	٣٠٧٧
« معلمين ريفية... ...	١	٢٢٠	٢	٢٩٨
« المعلمين الأولية ...	١٥	٤١١٠	١٧	٥٠٥٤
« المعلمات « ...	١٧+٢ قسم ملحق	٣٧٦٤	١٩+٧ قسم ملحق	٤٣٩٦
أقسام إضافى معلمات	٤	٣١٦	٤	٣٨٥
مدارس أولية راقية للبنين ...	١٤	١٧٤١	٢٣	٢٨١٠
« « للبنات ...	٣١	٤٩٣٩	٣٦	٥٤٢٥

رابعاً — إحصاء عن التعليم الحر

بيان بعدد المدارس والتلاميذ فى عامى ١٩٥١/٥٠ و١٩٥٢/٥١

رقم	نوع التعليم	١٩٥١/٥٠		١٩٥٢/٥١	
		مدارس وأقسام	تلاميذ	مدارس وأقسام	تلاميذ
١	ثانوى بنين	٨٣	٢٣٧٦٦	٩٢	٢٦٩٧٠
٢	« بنات	٢٢	٢٦٤٣	٢٠	٢٧٥٠
٣	ابتدائى بنين	٣٤٩	١٢٢٤٥٠	٣٧٥	١٣١٤٧٤
٤	« بنات	١٦٥	٣٩٢٦٧	١٧١	٤٢٠٤٦
٥	رياض	١٤٩	٣٨٦١٧	١٦١	٤٣٠٩٠
٦	فنون طرزية	٨	٧٩٦	٧	٧٨٤
٧	صناعى	٩	١٥٢١	٧	١٤٤٥
٨	تجارى	١	١٥٣	١	٢٣٠
٩	بحرى	١	١٤١	١	١٤٨
١٠	تحسين الخطوط	٢	١٩٣	٣	٢٧٣

خامسا ـ جملة التلاميذ من البنين والبنات فى جميع مراحل التعليم الأجنبى عن عامى ١٩٥١/٥٠ و ١٩٥٢/٥١

أنواع التعليم	١٩٥٠ / ١٩٥١			١٩٥١ / ١٩٥٢		
	عدد المدارس والأقسام	عدد البنين	عدد البنات	عدد المدارس والأقسام	عدد البنين	عدد البنات
رياض الأطفال	٢٣٩	١٢٩٤٩	١٨٧٧٧	٢٦١	١٤٥٩٦	٢٠٧٧٩
تحضيرى وابتدائى	٢٦٨	١٤٥٨٢	١٧٦٣٧	٢٧٩	١٥٥٠٢	١٨٣٠٩
الثانوى	١٠٠	٥٦٧٢	٥٥٦٢	١٠٨	٦٢٠٣	٥١٥٨
الفنى والخاص	٥٢	٢٧٧٣	١٥٩٧	٤٢	٢٤٥٠	١٣٥٠
الجملة	٦٦٩	٣٥٩٧٦	٤٣٥٧٣	٦٩٠	٣٨٧٥١	٤٥٥٩٦

٣٠٠/١٩٥٢/١٧٧

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 073550319
(NEC)
LA1646
.E395
1952
AP